

جولات التراخيص وعقود الخدمة

أولاً. المقدمة.

١. بدايةً أود التعريف بالمتحدث وذلك ليكون معلوماً أن المعلومات والبيانات التي أتحدث عنها لاتمثل رأياً شخصياً وليست منقولة أو مسموعة من أية جهة أو شخص لايمت بصلة الى الموضوع، بل هي تعبير عن الحقيقة والواقع الفعلي، فالمتحدث هو:

- مدير عام دائرة العقود والتراخيص البترولية في وزارة النفط
- من المشاركين الأساسيين في جولات التراخيص
- مساهم أساسي في إعداد عقود الخدمة
- رئيس وفود وزارة النفط للتفاوض مع الشركات الأجنبية
- رئيس الفريق الوزاري للتفاوض حول تعديل عقود الخدمة
- رئيس لجنة مراجعة قوائم حساب الشركات المقولة

٢. منجزات الوزارة للفترة من سنة 2008 ولحد الان :-

- أ. جولات التراخيص وتوقيع عقود الخدمة.
- ب. زيادة إنتاج النفط الخام ليصل المعدل الى أكثر من (3500) ألف برميل يومياً من حقول المنطقتين الوسطى والجنوبية فقط (ما عدا المنطقة الشمالية).
- ت. زيادة الطاقة التصديرية الى أكثر من (4) ملايين برميل يومياً بعد إضافة (4) منصات تحميل عائمة (SPM) طاقة كل منها (850) ألف برميل يومياً.
- ث. زيادة الطاقة الخزنوية (المستودعات) الى حوالي (12) مليون برميل.
- ج. توفير المنتجات النفطية (بنزين، كازأويل، نفط أبيض) لتلبية الأستهلاك المحلي بالرغم من خروج مصرفى بيجي من الخدمة إعتباراً من حزيران 2014، والذي يمثل ثلث طاقة العراق لتكرير النفط الخام.
- ح. زيادة إيرادات خزينة الدولة للسنوات :
 - س2009 - سنة : (41,329) مليار دولار، معدل سعر بيع برميل النفط الخام = (58.838) دولار.
 - س2010 - سنة : (52,202) مليار دولار، معدل سعر بيع البرميل = (76.106) دولار. ... إعتبار هذه السنة سنة الأساس للمقارنة.

- سـ2011 نة : (61,833) مليار دولار، معدل سعر بيع البرميل = (104.972) دولار.
- سـ2012 نة : (94,846) مليار دولار، معدل سعر بيع البرميل = (106.007) دولار.
- سـ2013 نة : (83,169) مليار دولار، معدل سعر بيع البرميل = (102.317) دولار.
- سـ2014 نة : (83,445) مليار دولار، معدل سعر بيع البرميل = (92.291) دولار.
- سـ2015 نة : (49,026) مليار دولار، معدل سعر بيع البرميل = (44.7) دولار.

وبأعتبار سنة 2010 هي سنة الأساس للمقارنة مع سنة 2015، يكون :-

- * نقص إيرادات الخزينة = (3,176) مليار دولار، وبنسبة فرق مقدارها (6%) .
- * نقص سعر بيع البرميل = (31.406) دولار، وبنسبة فرق مقدارها (41%) .

وهذا يعني أن فرق السعر لبيع البرميل قد تم تعويضه بزيادة الإنتاج والتصدير، حيث بلغ معدل الصادرات في سنة 2010 ما مقداره (1,892) مليون برميل يومياً بضمنه (413) ألف برميل يومياً من كركوك، أي أن المعدل المصدر من الجنوب يساوي (1,479) مليون برميل يومياً، في حين كان معدل التصدير من الجنوب فقط في سنة 2015 مساوياً الى (2,847) مليون برميل يومياً. وبذلك يكون فرق الزيادة بين سنتي المقارنة (1,368) مليون برميل يومياً، وتكون نسبة الزيادة (92%).

ثانياً. لماذا لجأت الوزارة الى جولات التراخيص ???

١. تراجع الإنتاج من الحقول المنتجة وهي : كركوك، الرميلة، الزبير، غرب القرنة -1 وحقول ميسان (بزركان، فكة وأبو غرب) بنسبة مئوية تزيد على (5%) سنوياً، وكما في الجدول أدناه :-

| الحقل | معدل الإنتاج بتاريخ نفاذ العقد | معدل الإنتاج نهاية 2015 | المعدل الحالي |
|---------|--------------------------------|-------------------------|---------------|
| الرميلة | 1,066,000 ب/ي | 668,000 ب/ي | 1,300,000 ب/ي |
| الزبير | 183,000 ب/ي | 136,000 ب/ي | 320,000 ب/ي |
| غ.ق-1 | 284,000 ب/ي | 212,000 ب/ي | 365,000 ب/ي |
| ميسان | 88,000 ب/ي | 68,000 ب/ي | 135,000 ب/ي |

وبمقارنة مجموع معدلات الإنتاج بين العمود الثالث (معدل الإنتاج نهاية سنة 2015 بعد حساب تراجع الإنتاج الطبيعي) وبين مجموع المعدلات الحالية في العمود الرابع (المعدل الحالي) **يكون الفرق (1,036) مليون برميل يومياً.**

أما إذا تمت المقارنة بين العمودين الأول والرابع فيكون الفرق حوالي (500) ألف برميل يومياً.

٢. تطوير وإنتاج الحقول النفطية المكتشفة غير المطورة (الخضراء)، حيث يبلغ إنتاجها الحالي :-

- بدرة = (45,000) ب/ي
- الغراف = (100,000) ب/ي
- الحلفاية = (200,000) ب/ي
- مجنون = (200,000) ب/ي
- غ.ق/ 2 = (450,000) ب/ي
- الأحذب = (135,000) ب/ي

ويكون مجموع معدلات إنتاجها مساوياً الى (1,350) مليون ب/ي.

وبإضافة فرق معدلات الإنتاج للحقول المنتجة في (1) أعلاه الى مجموع معدلات إنتاج الحقول الخضراء **يصبح المجموع (2,166) مليون برميل يومياً.**

٣. تطوير وإنتاج الحقول الغازية المكتشفة غير المطورة (الخضراء) وهي : عكاس، المنصورية والسبية ليصل معدل إنتاجها من الغاز الحر الى (820) مليون قدم مكعب قياسي يومياً.

٤. إستكشاف حقول نفطية وغازية جديدة بهدف تعزيز الاحتياطي المثبت للعراق من النفط والغاز.

٥. عدم توفر الأموال اللازمة لدى الدولة لتمويل مشاريع تطوير وإنتاج هذه الحقول أو لاستكشاف حقول جديدة (بلغت الإستثمارات من قبل الشركات الأجنبية لغاية نهاية سنة 2015 أكثر من خمسين مليار دولار).
٦. عدم توفر الموارد البشرية المؤهلة الكافية لتنفيذ وإدارة هذه المشاريع.
٧. صعوبة إجراءات تنفيذ المناقصات وإحالة العقود بالإضافة الى عدم تناسب الصلاحيات المالية للوزارة وشركاتها مع كلف هذه العقود.

وقد يتساءل البعض عن سبب أو جدوى عرض الحقول النفطية المنتجة (الحقول البنية) في جولة التراخيص الأولى، ولماذا لم يتم الأكتفاء بعرض الحقول المكتشفة غير المطورة (الجولة الثانية) فقط وترك الأولى للجهد الوطني . ويمكن تبرير ذلك بما يلي :-

١. إمكانيات الجهد الوطني المحدودة في ذلك الوقت (سـ 2008 سنة)، والتي سيتم الحديث عنها لاحقاً.
٢. تراجع معدلات الإنتاج من الحقول المنتجة بنسبة تصل الى أكثر من (15%) سنوياً.
٣. الفترة الزمنية لأيقاف تراجع الإنتاج وزيادة معدلاته من الحقول المنتجة أقصر بكثير من الفترة الزمنية لتطوير الحقول المكتشفة غير المطورة، حيث أن الفترة الزمنية لتطوير وإنتاج الحقول الجديدة قد تصل الى ثلاثة أضعاف الفترة الزمنية لأيقاف تراجع الإنتاج وزيادة معدلاته من الحقول المنتجة، وهذا يؤدي الى كسب عامل الوقت لتعظيم العوائد المالية للدولة.
٤. إن كلف تطوير وإنتاج الحقول الجديدة تتراوح بين (3-5) أضعاف كلف زيادة الإنتاج من الحقول المنتجة وهذا يوفر للدولة عوائد مالية كبيرة. كما أن تسديد كلف الحقول الجديدة يبدأ بعد (3-5) سنوات مما يعطي للدولة فترة زمنية طويلة تجني خلالها عوائد إنتاج الحقول المنتجة .

ثالثاً. هل بالأماكن الأستغناء عن الشركات الأجنبية بالجهد الوطني؟؟؟

إن أسباب عدم قيام الجهد الوطني – مع كامل الاحترام والتقدير والأجلال له – بتنفيذ المشاريع التي تم تنفيذها بموجب عقود الخدمة لجولات التراخيص تعود الى :-

١. عدم كفاية تمويل المشاريع من الموازنة العامة أو خزينة الدولة، وخاصةً في السنوات الأولى، حيث بلغ حجم الأستثمارات أكثر من (18) مليار دولار للسنوات 2010 – 2013 .
٢. عدم توفر الموارد البشرية المتناسبة مع حجم المشاريع من حيث : إدارة المشاريع، حفر الآبار، إستصلاح الآبار، منشآت عزل الغاز، منشآت معالجة وحقن الماء، منظومات الأنابيب، مستودعات الخزن، مسح وإزالة الألغام، عمليات المسح الزلزالي، إعداد المناقصات، متابعة تنفيذ العقود الخ.
٣. محدودية الخبرة الفنية والعملية المطلوبة لتنفيذ وإدارة المشاريع، تصميم حفر الآبار وبرامج إستصلاحها، تصميم المنشآت السطحية المختلفة، منظومات الخزن والتصريف ... الخ.
٤. منظومة التشريعات المتمثلة بالأنظمة والتعليمات التي تقيد تنفيذ المشاريع، وخاصة العملاقة منها.
٥. محدودية الصلاحيات الإدارية والمالية.
٦. عدم توفر الأعداد الكافية من أجهزة الحفر والأستصلاح، حيث تم حفر المئات من الآبار وإستصلاح أضعاف هذا العدد، بالإضافة الى عدم توفر الأجهزة والخبرة لحفر الآبار المائلة والأفقية.
٧. عدم توفر الأماكن المناسبة لدى الشركات الوطنية لبناء مستودعات خزن النفط الخام وإنشاء منظومات الأنابيب والمشاريع الأخرى.

رابعاً. كيفية تنفيذ جولات التراخيص.

١. تشكيل فريق عمل من دائرة العقود والتراخيص البترولية بالإضافة الى شركات ودوائر الوزارة ذات العلاقة لتدارس الحقول النفطية والغازية والرقع الاستكشافية التي ستعرض في جولات التراخيص، أخذين بنظر الاعتبار التوزيع الجغرافي، حجم الحقول وطبيعة الحقول.
٢. تحضير وتجميع المعلومات الفنية الخاصة بكل حقل أو رقعة إستكشافية.
٣. الإعلان عن جولة التراخيص من قبل وزير النفط في مؤتمر صحفي تُدعى لحضوره وكالات الأعلام المحلية والأجنبية، ثم الإعلان عنها في الموقع الإلكتروني للوزارة وبعض الصحف المحلية.
٤. دعوة الشركات النفطية العالمية الراغبة في المشاركة في جولة التراخيص لتقديم وثائقها لغرض تأهيلها (محاور التأهيل هي الفني، المالي، القانوني، التدريب والصحة والسلامة والبيئة) . ثم إعلان قائمة الشركات المؤهلة.
٥. إعداد عقد الخدمة الخاص بكل جولة وحسب طبيعة المشاريع، فمثلاً :
 - الجولة الأولى شملت الحقول المنتجة : كركوك، باي حسن، الرميلة، الزبير، غرب القرنة -1 وحقول ميسان.
 - الجولة الثانية شملت حقول نفطية جديدة : غرب القرنة - 2، مجنون، الغراف، الحلفاية، بدرة، القيارة، نجمة، شرق بغداد، الفرات الأوسط (الكفل، غرب الكفل ومرجان) والحقول الشرقية (خشم الأحمر، قمر وناودومان).
 - الجولة الثالثة تضمنت حقول غازية جديدة : عكاس، المنصورية والسبية.
 - الجولة الرابعة التي ضمت رقعاً إستكشافية نفطية وغازية : الرقع 8، 9، 10 و 12.
٦. مناقشة مسودات العقد في إجتماعات هيئة الرأي في الوزارة وإجتماعات موسعة تُخصص لهذا الغرض، إضافة الى توزيع المسودات الى كافة الجهات ذات العلاقة في الدولة وكذلك شركات ودوائر الوزارة المعنية لبيان ملاحظاتها ومقترحاتها.
٧. إعداد وثيقة المناقصة الأولية "Initial Tender protocol" ومناقشتها في الوزارة.
٨. تنظيم مؤتمرات الترويج "Road Show" خارج العراق لشرح وتوضيح الملامح العامة الأساسية للعقد من النواحي التعاقدية، القانونية، التجارية والفنية بحضور الشركات النفطية المؤهلة والراغبة بالمشاركة في جولة التراخيص للأطلاع على أفكار هذه الشركات وملاحظاتها.

٩. إعداد الصيغة شبه النهائية للعقد ووثيقة المناقصة شبه النهائية ومناقشتها في الوزارة، ومن ثم تزويدها للشركات المؤهلة المشتركة.
١٠. تنظيم ورشة عمل "Workshop" للشركات المؤهلة المشتركة للمناقشة التفصيلية للملاحظات والمقترحات والتغييرات الخاصة بالصيغة شبه النهائية للعقد ووثيقة المناقصة شبه النهائية.
١١. إعداد العقد المعياري (النهائي) ووثيقة المناقصة النهائية "Final Tender Protocol" وإقرارهما من قبل الوزارة.
١٢. بناء الموديل الاقتصادي لكل حقل لبيان الجدوى الاقتصادية وحساب المؤشرات الاقتصادية للمشروع ولكل من الدولة والشركات المقولة مثل :
أجر الربحية، معدل العائد الداخلي "IRR" وصافي القيمة الحالية "Net Present Value" ومعدل الخصم "Discount Rate" والذي يطلع عليه وزير النفط فقط بالإضافة الى مدير عام العقود والتراخيص البترولية للحفاظ على السرية.
١٣. تزويد الشركات المؤهلة والمشاركة في الجولة بالعقد المعياري ووثيقة المناقصة النهائية مع إستمارة تقديم العروض التنافسية المعدة لهذا الغرض لتكون الأساس في تقديم العروض التنافسية للشركات في عملية تنافس شفافة وعلنية يتم نقلها انياً من قبل وسائل الأعلام والقنوات الفضائية المحلية والعالمية.
١٤. يتم تشكيل لجنة إستلام عروض الشركات التنافسية برئاسة وزير النفط ، وكيل الوزارة لشؤون الأستخراج، المفتش العام، مدير عام دائرة العقود والتراخيص البترولية، مدير عام الدائرة القانونية ومدراء عامين الشركات الأستخراجية المعنية.
١٥. إستلام العروض التنافسية من قبل اللجنة وفتحها وتحليلها أثناء عملية التنافس الشفافة والعلنية وإعلان الشركة أو إنتلاف الشركات الفائزة.
١٦. توقيع العقود بالأحرف الأولى من قبل الشركات الأستخراجية والشركات الفائزة، ثم إرسالها الى مجلس الوزراء للموافقة على الأحالة وإصدار القرار بذلك.
١٧. التوقيع النهائي للعقود من قبل أطرافها.

خامساً. جولات التراخيص أعادت الشركات الأجنبية ... ما حقيقة ذلك ???

١. إن ما تم توضيحه سابقاً والمتعلق بمحدودية القدرات والأمكانات البشرية والفنية والمالية للدولة بشكل عام ولوزارة النفط بشكل خاص جعل من الوزارة غير قادرة على تطوير الحقول النفطية والغازية وزيادة الإنتاج بشكل ملموس، واضطرها للاستعانة بالأمكانات المالية والفنية والخبرات والتكنولوجيا التي تمتلكها شركات النفط العالمية.
 ٢. إن عملية التأهيل المسبق لشركات النفط العالمية التي قامت بها الوزارة قد أثبتت أن لا نفوذ ولا سيطرة لأية شركة نفطية مهما كانت جنسيتها على الوزارة للحصول على أي عقد، بل أن الجانب المهني هو الفاصل في الأمر، بالإضافة الى عملية التنافس الشفافة والعلنية في إختيار العروض الأفضل التي تقدمها الشركات المؤهلة.
 ٣. كانت هناك مقولات أن الشركات الأمريكية سوف تسيطر وتهيمن على صناعة النفط العراقية، وخاصةً الأستخراجية منها. ولكن الحقيقة أن هناك شركتين أمريكيتين فقط حصلتا على عقود في الجولة الأولى هما : أكسون موبل (حقل غرب القرنة - 1) ولاحقاً باعت (45%) من حصتها في العقد، وشركة أوكسيدينتال (حقل الزبير) والتي انسحبت من العقد وحصلت شركة نفط الجنوب على حصتها.
 ٤. لم يحدث أن حاولت أية جهة سياسية أو سفارة أجنبية ممارسة الضغط على الوزارة بهدف الحصول على عقد لصالح شركة معينة. وذلك لأن المعايير والشروط والأجراءات التي وضعتها الوزارة لجولات التراخيص قد أصبحت موضع إحترام وقبول من قبل الجميع ولم تسمح الوزارة بخرقها.
 ٥. من جانب آخر فإن الأستعانة بالشركات النفطية العالمية يساعد في تحقيق الأستقرار السياسي والأقتصادي والأمني للبلد، حفاظاً من هذه الشركات على مصالحها المالية وتحقيق أرباحها.
 ٦. ومن الجانب الأقتصادي، فقد تحققت المصلحة العليا للعراق في عقود الخدمة، حيث وصلت عوائد الدولة الى نسبة (88%-90%) من العوائد المالية الكلية للإنتاج تحت عقود الخدمة.
- تُصنف عقود الخدمة لوزارة النفط من حيث تحقيقها للمصلحة الأقتصادية للعراق - حسب وود ماكينزي - في المرتبة الثالثة بعد عقود المشاركة بالإنتاج لبوليفيا وعقود الخدمة للمكسيك.

سادساً. الملاح الأساسية لعقود الخدمة .

١. مدة العقد (20) سنة، وبعد تعديل بعضها أصبحت المدة (25-30) سنة .
 ٢. زيادة الإنتاج من الحقول المنتجة، أو تطوير وإنتاج الحقول الجديدة وكذلك إستكشاف حقول نفطية أو غازية جديدة.
 ٣. دفع منحة التوقيع من قبل الشركات المقابلة والتي بلغ مجموعها لجميع العقود (1,230) مليار دولار ... مبلغ حقائق المعلومات (115.5) مليون دولار، ورسوم التأهيل (1.183) مليون دولار. ويكون مجموع هذه العوائد (1,347) مليار دولار غير مُسترد.
 ٤. الحد الأدنى للالتزام العمل والنفقات.
 ٥. مسؤوليات وصلاحيات لجان الإدارة المشتركة :-
 - أ. مراجعة خطط التطوير ورفع التوصيات بشأنها.
 - ب. مراجعة برامج العمل والموازنات السنوية وإقرارها.
 - ت. مراجعة الإجراءات التشغيلية والمصادقة عليها.
 - ث. مراجعة طلبيات الشراء والعقود الثانوية وإحالتها حسب الصلاحيات المالية.
 - ج. المصادقة على برامج التدريب.
 - ح. المصادقة على برامج التعريق.
 - خ. الإشراف والسيطرة على تنفيذ خطط التطوير وبرامج العمل وسياسة المشغل بشكل عام.
 - د. مراجعة القوة العاملة والهيكل التنظيمي للمقاول والمصادقة عليها.
 - ذ. مراجعة الكشوفات المالية للمقاول.
 - ر. المراجعة الدورية لكافة التقارير التي يقدمها المقاول والخاصة بتنفيذ العمليات البترولية لضمان حسن التنفيذ ورفع التوصيات بشأنها.
 - ز. تشكيل لجان فرعية تخصصية لمساعدتها في أعمالها.
- وإن قرارات لجان الإدارة المشتركة تكون بالأجماع ومُلزمة لطرفي العقد، علماً أن نصف أعضاء كل لجنة من العراقيين ويكون رئيسها عراقياً، وتجتمع (4) مرات سنوياً على الأقل.
٦. المصادقة على خطط تطوير الحقول وبرامج العمل والموازنات السنوية من صلاحية شركات وزارة النفط.
 ٧. تكون كافة المعلومات والبيانات ملكاً لوزارة النفط ويجب الاحتفاظ بكافة المعلومات والبيانات والنماذج الأصلية داخل العراق.

٨. يقدم المقاول تقارير شهرية وفصلية وسنوية عن تنفيذ العمليات البترولية الى الشركة الأستخراجية.
٩. يحق للجهات الرقابية متمثلةً بهيئة النزاهة، ديوان الرقابة المالية، مكتب المفتش العام ودائرة الرقابة الداخلية في وزارة النفط والجهات التدقيق في الشركات الأستخراجية الوصول الى منطقة العقد وكافة المناطق التي تجري فيها العمليات البترولية للقيام بمهامها بعد تبليغ المقاول قبل فترة مناسبة، وعلى أن يكفل المقاول تسهيل مهامها وتوفير مستلزمات الأقامة لها.
١٠. يتم قياس كميات النفط الخام المنتج بعدادات القياس ووفق محاضر قياس مشتركة.
١١. إحتفاظ المقاول بكافة السجلات والوثائق الخاصة بالعمليات البترولية والكلف والنفقات داخل العراق وتكون متاحة للفحص في أي وقت أثناء ساعات العمل.
١٢. تكون ملكية كافة المواد والمعدات والأجهزة لشركات الوزارة حال دخولها الأراضي العراقية إذا كانت مستوردة ، وحال إقتنائها عند شرائها من السوق المحلية طالما أنها مدفوعة الكلف.
١٣. تخصيص (1-5) مليون دولار سنوياً غير مُستردة لأغراض التدريب ونقل التكنولوجيا والبعثات الدراسية.
١٤. تدفع الشركة المقاوله ضريبة دخل بنسبة (35%) على أجزور الربحية المتحققة لها سنوياً.
١٥. وجود الشريك الحكومي وهو شركة عراقية مع المقاول بنسبة شراكة مقدارها (25%) ، وهو لايدفع الكلف ولكنه يستلم (25%) من أجزور الربحية المتحققة للمقاول قبل دفع الضريبة، ويسمى بالشريك المحمول... (تم تعديل حصة الشريك الحكومي في بعض العقود وأصبحت 5% - 6% - 10% بدلاً من 25%).
١٦. إعطاء الأفضلية للمواد والسلع المُصنعة محلياً بشرط توفر النوعية والسعر التنافسي والتجهيز في الوقت المحدد.
١٧. توظيف العمالة العراقية المؤهلة.
١٨. الحفاظ على السلامة والصحة والبيئة.
١٩. حل النزاعات بأسلوب التراضي بين الإدارات العليا أو الخبير أو التحكيم الدولي، علماً أن قرار التحكيم الدولي يخضع للقضاء العراقي لأغراض التنفيذ.
٢٠. خضوع العقد والعقود الثانوية تحته للقانون العراقي.

٢١. فتح مكتب للمقاول في العراق وأن يتم تسجيل الشركة لدى مسجل الشركات في وزارة التجارة.
٢٢. يخضع العقد وكل مايتعلق به لسرية المعلومات.
٢٣. يسترد المقاول الكلف البترولية (الرأسمالية والتشغيلية) بشكل كامل بالإضافة الى (1%) تحميلات إدارية، بدون أية فائدة على هذه الكلف حتى وإن تأخر تسديدها.
٢٤. يتم دفع الكلف البترولية من ما مقداره (50%) من عوائد الإنتاج الصافي للنفط الخام، أو مايسمى بالأيراد المفترض "Deemed Revenue" ، والذي يساوي حاصل ضرب كمية الإنتاج الصافي في سعر بيع برميل النفط الخام حسب تسعيرة شركة تسويق النفط.
٢٥. يحصل المقاول على أرباحه من خلال أجور الربحية المتحققة له عن إنتاج النفط الخام، فكلما زاد الإنتاج زادت أجور الربحية.
٢٦. الألتزام بأخلاقيات العمل العامة.

سابعاً. دور الجانب العراقي في عقود الخدمة .

يتمثل دور الجانب العراقي في عقود الخدمة بما يلي :-

١. الشركات الأستخراجية لوزارة النفط هي الطرف الأول في العقود ، ولذلك

تترتب عليها واجبات ومسؤوليات بموجب أحكام هذه العقود، منها على سبيل المثال :-

أ. متابعة تنفيذ العمليات البترولية من قبل الشركات المقاوله وتدقيق الكلف والصرف.

ب. تزويد الشركات المقاوله بكافة المعلومات والبيانات عن الحقول النفطية والغازية والرقع الأستكشافية.

ت. تسليم مناطق العقود الى الشركات المقاوله خالية من المخاطر بسبب وجود الألغام والأجسام غير المنفلقة أو أية مطالبات لأطراف ثالثة مثل ملكية الأراضى والمنشآت والعقارات.

ث. توفير الأمن في مناطق العقود من قبل القوات المسلحة العراقية، أو الشركات الأمنية الخاصة.

ج. إبداء التعاون وتقديم التسهيلات من قبل الحكومات المحلية، منح سمات الدخول، الدخول الى مناطق العقود، تسجيل الشركات وإجراءات التخليص الكمركي.

ح. السماح باستخدام الطرق والجسور المؤدية الى مناطق العقود.

خ. الوصول الى مصادر المياه واستخدامها دون ثمن مقابل.

د. إستخدام النفط والغاز من قبل المقاول لتنفيذ العمليات البترولية دون مقابل.

ذ. إستخدام الآبار والمنشآت الموجودة في مناطق العقود.

ر. تسديد المستحقات المالية من قبل شركة تسويق النفط بالنفط الخام.

٢. دور لجان الإدارة المشتركة ... كما في سادساً أعلاه.

٣. العمالة العراقية :

أ. (85%) من العراقيين من مجموع العمالة الكلية في حقول جولة

التراخيص الأولى يعملون في هيئات تشغيل الحقول.

ب. تشغيل العمالة العراقية المؤهلة في تنفيذ العقود.

تأ. تنفيذ برامج التدريب والتطوير وتنمية المهارات والخبرات للعراقيين وتقديم هذه البرامج بعد (6) أشهر من تأريخ نفاذ عقود الخدمة بهدف توليهم المسؤوليات والمناصب التنفيذية والإدارية لكل مرحلة من مراحل تنفيذ العقود وإستبدال العمالة الأجنبية تدريجياً.

ثأ. تدريب وتطوير العراقيين من خلال التدريب ونقل التكنولوجيا والبعثات الدراسية سواءً داخل أو خارج العراق، وتخصيص مبلغ يتراوح بين (5-1) مليون دولار سنوياً غير مُسترد لهذا الغرض.

٤. التفتيش :

أ. يحق لموظفي الشركات الأستخراجية لوزارة النفط الدخول الى مناطق العقود وأية مناطق يجري فيها تنفيذ العمليات البترولية بعد إخبار الشركات المقاوله كتابياً لغرض الفحص وتفتيش السجلات والتقارير والمخططات والأطلاع على كل مايتعلق بأعمال الشركات المقاوله مستخدمين الأجهزة والمعدات والألات اللازمة لتنفيذ أعمال التفتيش وبشكل لايعرقل أو يتعارض مع أعمال الشركات المقاوله. وعلى الشركات المقاوله توفير كافة مستلزمات تسهيل أعمال التفتيش.

بأ. يحق للسلطات المختصة وهي هيئة النزاهة، ديوان الرقابة المالية، مكتب المفتش العام ودائرة الرقابة الداخلية في وزارة النفط وأقسام التدقيق الداخلي للشركات الأستخراجية القيام بأعمال التفتيش حسب القانون.

٥. تعيين المدقق المستقل:

يتم تعيين المدقق المستقل بشكل مشترك من قبل الشركات الأستخراجية والشركات المقاوله للقيام بأعمال التدقيق السنوي لسجلات المقاول وتقديم تقرير بذلك يتضمن مايلي :

أ. ان سجلات الكلف البترولية والكلف الأضافية وأجور الربحية صحيحة.

بأ. ان الكلف مُصنفة حسب التصنيف الصحيح للصرف.

تأ. وجود الوثائق المبررة للكلف والمصاريف.

ثأ. عدم وجود أي غش في السجلات الخاصة بالكلف المصروفة.

٦. تعيين الخبير:

يتم تعيين خبير مختص بشكل مشترك بين الشركات الأستخراجية والمقاوله للفصل في أي خلاف ينشأ بين الطرفين.

٧. الشريك الحكومي :

- وهو أية شركة من شركات وزارة النفط يسمح لها نظامها الداخلي بتطوير الحقول النفطية والغازية أو المساهمة في ذلك ... حصة مشاركة الشريك الحكومي تتراوح بين (5% - 25%) في العقود ... لا يشارك هذا الشريك في دفع الكلف ولكن يحصل على أجور الربحية حسب حصته.
٨. المصادقة على خطط تطوير الحقول الأولية والنهائية .
٩. المصادقة على إحالة العقود الثانوية التي تزيد قيمتها عن الصلاحية المالية للجان الإدارة المشتركة والتي تتراوح بين (50- 100) مليون دولار.

ثامناً. إسترداد الكلف وتقاضي أجور الربحية.

١. تُصنف كلف تطوير و انتاج الحقول النفطية والغازية والرقع الاستكشافية

الى :-

أ. كلف بترولية.

ب. كلف إضافية.

الكلف البترولية هي عبارة عن كلف العمليات البترولية داخل منطقة العقد وحسب الألتزامات التعاقدية المنصوص عليها في العقود.

أما الكلف الإضافية فهي عبارة عن كلف المشاريع والأعمال خارج منطقة العقد، مثل منظومات الخزن أو أنابيب نقل النفط الخام أو الغاز وغيرها، أو داخل منطقة العقد مثل عمليات مسح وازالة الألغام والأجسام غير المنفلقة، والتي هي من مسؤولية وزارة النفط ولكن تم إسناد تنفيذها الى الشركات المقاوله.

٢. يتم تسجيل جميع الكلف في السجلات المحاسبية إبتداءً من تأريخ نفاذ العقود.

٣. يستحق المقاول إسترداد الكلف وتقاضي أجور الربحية إبتداءً من تحقيق :

أ. زيادة مقدارها (10%) فوق معدل الإنتاج الأساسي (الأولي) في عقود جولة التراخيص الأولى، وهو ما يسمى بـ (الإنتاج الإضافي).

ب. معدل الإنتاج التجاري الأول لحقول جولة التراخيص الثانية وكما يلي :

- بـدرة = (15,000) ب/ي

- الغراف = (35,000) ب/ي

- الحلفاية = (70,000) ب/ي

- مخنسون = (175,000) ب/ي

- غرب القرنة -2 = (120,000) ب/ي

ويتقاضى أجور الربحية عن الإنتاج الإضافي فقط لحقول جولة التراخيص الأولى، وعن الإنتاج الكلي لحقول جولة التراخيص الثانية، والتي هي ما يلي :

* الرميـلة = (2) دولار / برميل إضافي.

* الزبيـر = (2) دولار / برميل إضافي.

* غ.ق. -1 = (2 - 1.9) دولار / برميل إضافي.

* ميسان = (2.3) دولار / برميل إضافي.

* بـدرة = (5.5) دولار / برميل نفط مكافيء.

* الغراف = (1.49) دولار / برميل نفط مكافيء.

* الحلفاية = (1.4) دولار / برميل نفط مكافيء.

- * مجنون = (1.39) دولار / برميل نפט مكافيء.
- * غ.ق.- 2 = (1.15) دولار / برميل نפט مكافيء.
- * القيارة = (5) دولار / برميل نפט مكافيء.
- * نجمة = (6) دولار / برميل نפט مكافيء.
- * عكاس = (5.5) دولار / برميل نפט مكافيء.
- * المنصورية = (7) دولار / برميل نפט مكافيء.
- * السبيبة = (7.5) دولار / برميل نפט مكافيء.
- * الأحذب = (6) دولار / برميل.
- * الرقعة-8 = (5.38) دولار / برميل نפט مكافيء.
- * الرقعة-9 = (6.24) دولار / برميل نפט مكافيء.
- * الرقعة-10 = (5.99) دولار / برميل نפט مكافيء.
- * الرقعة-12 = (5) دولار / برميل نפט مكافيء.

إن أختلاف أجور الربحية من حقل لأخر يعتمد على عدة عوامل منها :

- كمية الأحتياطي النفطي والغازي ومعدل الأنتاج.
- موقع الحقل، وخاصةً القرب من الحدود أو البعد عن البنى التحتية.
- نوع النفط المنتج، خفيف أو ثقيل.
- طبيعة المشروع، إن كان حقل نفطي أو غازي أو رقعة إستكشافية.
- حجم المشروع ومقدار الأستثمارات والتاريخ المتوقع لأسترداد الكلف.
- ٤. يتم دفع الكلف البترولية بدون فائدة حتى وإن تأخر تسديدها.
- ٥. تخصيص (50%) من العوائد المالية للأنتاج الأضافي لحقول الجولة الأولى، وللأنتاج الصافي لحقول الجولة الثانية لتسديد الكلف البترولية وأجور الربحية. وتُعطى الأسبقية لتسديد الكلف على الربحية.
- ٦. تخصيص (10%) من العوائد المالية للأنتاج الأساسي لحقول الجولة الأولى، وحوالي (10%) من العوائد المالية للأنتاج الصافي لحقول الجولة الثانية لتسديد الكلف الأضافية بالأضافة الى فائدة مقدارها (1+%) .
- ٧. يتم تقليل أجور الربحية بنسبة (20%) إعتماًداً على معامل الأسترداد "R. Factor" بعد وصول قيمته الى أكثر من واحد.
- ٨. يتم تسديد مبالغ الكلف البترولية والكلف الأضافية وأجور الربحية بما يكافؤها بالنفط الخام من قبل شركة تسويق النفط وإعتماًداً على السعر الرسمي لبيع النفط الخام المُقرر من قبلها.

تاسعاً. الانتاج ، العوائد المالية للدولة وكلف تطوير الحقول.

كما في الجدول أدناه :-

| البيانات الإنتاجية والمالية لعقود الخدمة للفترة من 2010 – 2015 | |
|---|---|
| 4,556,621,669 | الانتاج الكلي من جميع الحقول (برميل) |
| 4,404,413,856 | الانتاج الصافي (برميل) |
| 2,305,728,432 | الانتاج الأساس (برميل) |
| 2,250,893,236 | الزيادة في الانتاج (برميل) |
| 382,997,958,836 | العوائد المالية الكلية (دولار) |
| 168,955,407,501 | العوائد المالية للزيادة في الانتاج (دولار) |
| 46,671,848,141 | مبالغ الكلف المدفوعة للشركات الأجنبية (دولار) |
| 991,048,948 | مبالغ الكلف المدفوعة للشريك الحكومي، الأحدث (دولار) |
| 4,538,913,576 | أجور الربحية الكلية (دولار) |
| 845,854,017 | أجور الربحية للشريك الحكومي (دولار) |
| 2,405,198,958 | أجور الربحية للشركات المقاوله بعد الضريبة (دولار) |
| 49,094,030,602 | مجموع المستحقات المدفوعة للشركات الأجنبية (دولار) |
| 1,287,860,601 | مبلغ الضريبة بضمنه ضريبة الأحدث المُستردة (دولار) |
| 333,908,638,479 | صافي العوائد المالية للدولة بعد تسديد مستحقات الشركات المقاوله (دولار) |
| %44,11 | نسبة العوائد المالية من الزيادة في الانتاج الى العوائد المالية الكلية |
| %0,63 | نسبة ربحية الشركات الأجنبية الى العوائد الكلية |
| %12,82 | نسبة المستحقات المدفوعة للشركات الى العوائد المالية الكلية |
| %88 | نسبة عوائد الدولة الأجمالي الى العوائد المالية الكلية |
| 10,8 | الكلفة الكلية لانتاج البرميل (دولار) |
| 152,207,813 | كمية التقليل في الانتاج |

إن الكلفة الكلية لأنتاج البرميل المحسوبة في الجدول لا تمثل الكلفة الحقيقية الدقيقة – وإن كانت بمستوى مقبول مقارنةً بكلف إنتاج البرميل في البلدان المجاورة، الكويت (8.5)، السعودية (9.9)، الإمارات (12.3)، إيران (12.6) – للأسباب الآتية :-

١. إنها تمثل حاصل قسمة مجموع الكلف البترولية والأضافية وإجور الربحية (الكلف الرأسمالية والكلف التشغيلية) التي تم دفعها الى الشركات المقولة في فترة السنوات الستة السابقة على الأنتاج الكلي الذي تم تحقيقه، وهذا ليس صحيحاً بسبب :

أ. ان الكلف الرأسمالية التي تم إنفاقها لحفر الآبار وبناء المنشآت السطحية بمختلف انواعها والخزانات ومنظومات الأنابيب وغيرها والتي سيستمر استخدامها طيلة مدد العقود وربما لفترات أطول من هذه المدد وليست لمدة ست سنوات فقط. والصحيح أن تُحتسب نسبة من الكلف الرأسمالية تتراوح بين (20% - 25%) اعتماداً على مبدأ الأندثار، وهذا يؤدي الى تقليل الكلف الرأسمالية.

ب. إن جميع الكلف الرأسمالية والتشغيلية التي تُنفق قبل تحقيق الأنتاج الأضافي لحقول الجولة الأولى والأنتاج التجاري الأول لحقول الجولة الثانية تعتبر كلفاً رأسمالية.

٢. إن الكلفة التشغيلية لأنتاج البرميل في هذه الفترة السابقة تكون عالية بسبب تنفيذ الكثير من المشاريع مما يُرتب زيادة في الأنفاق في حين أن كمية الأنتاج من بعض الحقول، وخاصةً الجديدة (الخضراء) تكون قليلة، والتي تزداد مع الوقت مما يؤدي الى إنخفاض الكلفة التشغيلية.

أن الكلفة الكلية لأنتاج البرميل متضمنةً الكلفة الرأسمالية والتشغيلية بما فيها أجور الربحية المحسوبة بناءً على هذه الكلف كما جاءت في خطط التطوير الشامل لجميع الحقول (والتي لم تتم المصادقة عليها لحد الآن من قبل وزارة النفط ، هذه المصادقة التي ستؤدي الى تقليل الكلف) هي بحدود (8-9) دولار للبرميل، والمقصود بهذه الكلفة هو للمدة الكلية للعقود.

عاشراً. فوائد عقود الخدمة لجولات التراخيص.

١. العوائد المالية :

أ. بلغت العوائد المالية الصافية للدولة (بعد دفع الكلف البترولية والأضافية وأجور الربحية) للفترة من 2010 – 2015 ما مقداره **(334)** مليار دولار، إضافةً الى :

ب. رسوم تأهيل الشركات النفطية العالمية = (1,2) مليون دولار.

ت. عوائد بيع حقائب المعلومات = (115,5) مليون دولار.

ث. هبات التوقيع غير المُستردة = (1,230) مليار دولار.

ج. مبلغ الضريبة الذي تمت جبايته = (987) مليون دولار.

ح. مبلغ حصة ربحية الشريك الحكومي = (846) مليون دولار.

إضافةً الى الضريبة على رواتب منتسبي الشركات المقاوله وكذلك رسوم تسجيل الشركات ورسوم الكمارك وسمات الدخول.

٢. الفوائد الفنية والعلمية :

أ. استخدام التقنيات الحديثة في مجالات :

- إزالة الألغام .

- المسح الزلزالي.

- حفر الآبار المائلة والأفقية.

- منظومات مراقبة الإنتاج.

- منشآت الإنتاج (عزل الغاز ومعالجة وحقن الماء).

ب. نقل الخبرة المتراكمة لدى منتسبي الشركات المقاوله من خلال التعامل والعمل المشترك.

ت. التدريب الموقعي "On-Job Training" أو الدورات التدريبية وورش العمل.

ث. التطوير الأكاديمي من خلال البعثات الدراسية الى معاهد العلم والجامعات الأوروبية والأمريكية.

ج. تطوير المختبرات ومراكز البحث وبناء مراكز بحث جديدة وتقديم الدعم والمساعدة الى الجامعات العراقية.

ح. تطوير أساليب العمل والأماكنيات للشركات الوطنية مثل شركة المشاريع النفطية، شركة الحفر العراقية، شركة الاستكشافات النفطية وشركة إين ماجد من خلال تنفيذها للكثير من العقود الثانوية.

خ. تدريب وتأهيل أعداد كبيرة من العراقيين لغرض تشغيلهم مع الشركات المقاوله.

بالأضافة الى التأثير الأيجابي على تطور الأساليب الإدارية والتنظيمية لبعض المؤسسات العراقية ذات الصلة بتنفيذ العقود مثل وزارة البيئة، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للضرائب والهيئة العامة للكمارك وغيرها.

٣. البنية التحتية :

تم تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية في بعض المحافظات التي تقع الحقول ضمن حدودها الإدارية كالمدارس والطرق ومحطات الكهرباء ومنظومات مياه الشرب وغيرها.

٤. الحقول النفطية والغازية :

- أ. حفر مئات الآبار الأنتاجية وآبار حقن الماء.
- ب. بناء المنشآت السطحية الجديدة لعزل الغاز ومعالجة الغاز المصاحب في حقول الزبير، بدره، الغراف، الحلفاية، مجنون، الأحذب، ميسان وغرب القرنة -2.
- ت. مشاريع حقن الماء في الرميلة، غرب القرنة - 1 وغرب القرنة - 2 والأحذب.
- ث. بناء المخيمات المؤقتة والدائمة.
- ج. إصلاح وبناء العديد من الطرق داخل الحقول والمؤدية اليها.
- ح. بناء منظومات مراقبة أمنية متطورة داخل الحقول.
- خ. إنشاء حرم كمركي في بعض الحقول لتسهيل إجراءات التخليص الكمركي.

٥. توفير فرص العمل :

- أ. تشغيل الآلاف من العراقيين سواءً مع الشركات المقاوله أو مع شركات الخدمات البترولية التي تنفذ العقود الثانوية .
- ب. إشتراك الكثير من المقاولين الثانويين المحليين في تنفيذ المشاريع والعقود الثانوية.

أحد عشر. كيف ينظر الخبراء في العالم الى عقود الخدمة.

١. في البداية واجهت عقود الخدمة معارضة شديدة من قبل الكثيرين، من بينهم خبراء نفطيون عراقيون، كما أنها تواجه الآن حملة معارضة قوية لا لشيء سوى لأنخفاض أسعار النفط في السوق العالمية والتي ليس لأحد إمكانية السيطرة عليها أو التكهن بما ستؤول اليه . إلا أن العديد من الخبراء النفطيين العراقيين أصبحوا الآن من المدافعين عن هذه العقود ويتحدثون عن إيجابياتها وفوائدها للعراق ، إلا الذين لديهم أغراض خاصة ليس لها أساس من الصحة والحقيقة.
٢. إن إدراك وجود التوازن في المصالح والمنافع لأطراف عقود الخدمة (الدولة والشركات المقولة) هو الذي شجع شركات النفط العالمية على المشاركة والتنافس للحصول على هذه العقود ، وهذا ما تبين من خلال عملية التنافس لجولات التراخيص الأربعة ، حيث كان التنافس شديداً بين الشركات مما أدى الى حصول الوزارة على أفضل العروض.
٣. أبدت بعض الدول النفطية إعجابها بعقود الخدمة لوزارة النفط الى الحد الذي طلبت من السيد الوزير الأسبق أن تلتقي مع فريق متخصص من الوزارة للأطلاع على تفاصيلها وأحكامها والاستفادة منها.
٤. مؤخراً أعدت إيران عقود الخدمة الجديدة الخاصة بحقولها بالاستناد الى عقود الخدمة لوزارة النفط مع إجراء بعض التعديلات عليها لتحسينها لصالح الشركات الأجنبية ، ومن ذلك إعفاء هذه الشركات من ضريبة الدخل.
٥. نشر وود ماكينزي الذي يعتبر مرجعاً في مجال الاقتصاد والأحصاء مخططاً بيانياً يوضح فيه أن عقود الخدمة لوزارة النفط تحتل المرتبة الثالثة من حيث تحقيق العائد للحكومة بعد عقود المكسيك وبوليفيا.

ثاني عشر. عقود الخدمة وعقود المشاركة بالانتاج .

هناك فروقات أساسية بين عقود الخدمة وعقود المشاركة بالانتاج يمكن تلخيصها بما يلي :-

| <u>الموضوع</u> | <u>عقد الخدمة</u> | <u>عقد المشاركة بالانتاج</u> |
|--------------------|-------------------------------------|-------------------------------------|
| ملكية الحقل النفطي | شركة النفط الوطنية | شركة النفط الوطنية |
| ملكية النفط الخام | شركة النفط الوطنية | شركة النفط الوطنية + الشركة المقاول |
| مشغل الحقل | الشركة المقاول + شركة النفط الوطنية | الشركة المقاول |
| ربحية المقاول | أجور ثابتة | نسبة من إنتاج النفط |
| الأحتياطي النفطي | شركة النفط الوطنية | شركة النفط الوطنية + الشركة المقاول |
| الشريك الحكومي | محمول ولايتحمل المجازفة | غير محمول ويتحمل المجازفة |

أما من الناحية الاقتصادية وتحقيق العائد للدولة فقد لا يكون هنالك فرق جوهري بين النوعين إذا ماتم الاتفاق على حصة معينة من نفط الربح للشركة المقاول.

ثالث عشر. لماذا تم تعديل بعض عقود الخدمة.

تم إجراء عدة تعديلات على عقود الخدمة لبعض الحقول ، منها :-

١. تغيير هبة التوقيع لعقود حقول غرب القرنة - 1 ، الزبير، وميسان من قرض يُدفع بشكل أقساط الى هبة غير مُستردة ، وكما يلي :
أ. حقل غرب القرنة - 1 من (400) مليون دولار الى (100) مليون دولار.

ب. الزبير من (300) مليون دولار الى (100) مليون دولار.

ت. ميسان من (300) مليون دولار الى (100) مليون دولار.

وذلك بناءً على طلب من وزارة المالية.

٢. التعديلات الأخرى شملت تخفيض معدلات انتاج الذروة لحقول : الرميثة ، الزبير، غرب القرنة - 1 ، غرب القرنة - 2 والحلفاية ، حيث أصبحت هذه المعدلات بعد التعديل :

أ. الرميثة : (2,100) ألف ب/ي بدلاً من (2,850) ألف ب/ي.

ب. الزبير : (850) ألف ب/ي بدلاً من (1,200) ألف ب/ي.

ت. غرب القرنة -1 : (1,600) ألف ب/ي بدلاً من (2,825) ألف ب/ي.

ث. غرب القرنة -2 : (1,200) ألف ب/ي بدلاً من (1,800) ألف ب/ي.

ج. الحلفاية : (400) ألف ب/ي بدلاً من (535) ألف ب/ي.

وذلك للأسباب التي بينها وزارة النفط في كتابها العدد : ع/ت/ 4257 في 2012/12/20 الى لجنة شؤون الطاقة في مجلس الوزراء، وهي :

أ. عدم توفر البنية التحتية التي تتلائم مع حجم الإنتاج من حيث منظومة الخزن والنقل والتصدير.

ب. عدم اليقين في قابلية الأسواق العالمية على إستيعاب هذه الزيادة الكبيرة في الإنتاج والمعروضة للتصدير.

ت. التأثير المتوقع على إنخفاض أسعار النفط الخام بسبب العرض الذي لا يتناسب مع الطلب.

ث. الكلف الكبيرة جداً المطلوبة للتطوير الشامل للحقول والمتمثلة بكلف حفر الأبار، انابيب الجريان والمنشآت السطحية المختلفة.

ج. كون فترة إنتاج الذروة لبعض الحقول قصيرة نسبياً ، وهذا يعني ان المنشآت السطحية التي سيتم بناؤها سوف تستخدم لفترة الذروة فقط. وبعد ذلك ستكون

فيها طاقة إضافية معطلة أو فائضة عندما ينخفض الإنتاج وسينعكس ذلك زيادةً في كلف إنتاج البرميل.

ح. لتحقيق معدلات إنتاج الذروة بموجب العقود يتطلب الأمر شراء مواد ومعدات وأجهزة بأعداد كبيرة جداً، إضافةً إلى استخدام الكثير من أبراج الحفر بما لا يتناسب مع قابلية السوق العالمية على توفير ذلك مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والأجور والكلف إلى مستويات عالية وغير مسبوقه. وهذا يساهم في تضخيم الكلف البترولية بشكل كبير.

من الجدير بالذكر أن معدلات إنتاج الذروة التي قدمتها الشركات المقاوله في عروضها التنافسية أثناء عملية التنافس للفوز بالعقود هي أعلى بكثير من معدلات الذروة التي إعتمدتها الوزارة في حساباتها والمستندة إلى الدراسات المتوفرة لديها والتي تم إنجازها من قبل بعض دوائر الوزارة أو الشركات العالمية، ومثال ذلك :

- حقل الرميــــــــــــلة : (1,750) ألف ب/ي.

- حقل الزبيــــــــــــر : (700) ألف ب/ي.

- حقل غرب القرنة -1 : (1,100) ألف ب/ي .

- حقل غرب القرنة -2 : (750) ألف ب/ي .

- حقل مجنــــــــــــون : (700) ألف ب/ي .

- حقول ميســــــــــــان : (300) ألف ب/ي.

ولذلك باشرت الوزارة بالتفاوض مع بعض الشركات المقاوله لتعديل العقود .

ورغم الانتقادات العديدة من قبل البعض لهذه التعديلات، إلا أن مصلحة الوزارة والبلد في تلك التعديلات تتجلى بما يلي :-

أ. تقليل كلف التطوير الشامل للحقول.

ب. المحافظة على إستقرار أسعار النفط الخام.

ت. المحافظة على أستقرار إنتاج النفط الخام والغاز المصاحب لفترة طويلة.

ث. زيادة فترات إنتاج الذروة.

ج. تجنب إلحاق الضرر بالمكامن المنتجة.

أما التعديلات التي تمت على العقود فتنتمثل بما يلي :

- أ. زيادة مدة العقود من (5 – 10) سنوات.
- ب. إلغاء معامل الأسترداد "R. Factor" بحيث يكون أجر الربحية ثابتاً طيلة مدة العقد.
- ت. زيادة فترات معدل إنتاج الذروة.
- ث. تعليق تطبيق معامل الأداء "Performance Factor" وارتباط ذلك بأكمال وتشغيل مشروع تجهيز ماء البحر المشترك الذي هو من مسؤولية وزارة النفط.
- ج. تقليل حصة الشريك الحكومي لتكون (5% أو 6% أو 10%) بدلاً من (25%).

رابع عشر. هل تنوي الوزارة إجراء تعديلات جديدة على عقود الخدمة.

وضعت الوزارة خطة لتعديل العقود إعتباراً من نهاية سنة 2104 بعد أن بدأت أسعار النفط بالانخفاض بهدف تقليل الكلف وإيجاد آلية لربط إسترداد الكلف وأجور الربحية بأسعار النفط الخام. وعُقدت العديد من الأجتتماعات في الوزارة لهذا الغرض لبلورة أفكار تعديل العقود. كما عُقد إجتماع مع إستشاري الوزارة Gaffney, Cline & Associates في لندن في شهر آب 2015 لمناقشة أفكار الوزارة وتم التوصل الى موديل إقتصادي أولي لتعديل العقود. كما تم إستلام بعض المقترحات من الشركات المقاوله بهذا الخصوص.

أما الآن وبعد صدور قانون الموازنة العامة الأتحادية، فقد أصبح لزاماً تعديل العقود إستناداً الى المادة (38) من القانون والتي تنص على " تلتزم الحكومة الأتحادية ووزارة النفط بمراجعة عقود جولات التراخيص النفطية لتعديل بنود العقود بما يحفظ مصلحة العراق الأقتصادية ويدفع بزيادة الأنتاج النفطي وتخفيض النفقات وإيجاد الية لأسترداد التكاليف بحيث تتلائم مع أسعار النفط"

وتعمل الوزارة حالياً على إجراء التعديلات على عقود الخدمة من خلال تطوير الموديل الأقتصادي الأولي الذي يعتمد على خطط التطوير النهائية للحقول. حيث ستتم مراجعة هذه الخطط بجوانبها الفنية والتجارية ومن ثم مصادقتها. وبعد المصادقة سوف يتم الأعتداد على مستويات الأنتاج التي سيتم تحقيقها ومبالغ الكلف التي سيتم صرفها على العقود الثانوية لتحقيق مستويات الأنتاج مع الوقت في بناء الموديل الأقتصادي النهائي للوزارة، والذي سيُنقاش مع الشركات المقاوله مستهدفين تحقيق أفضل معدلات للأنتاج بأقل الكلف وإسترداد هذه الكلف بما يتناسب مع أسعار النفط الخام.

خامس عشر. خطة الوزارة لتقليل الكلف.

بعد تراجع أسعار النفط الذي أدى الى إنخفاض العوائد المالية للدولة، والذي انعكس أيضاً على هبوط أسعار المواد والخدمات في السوق العالمية، فقد شكلت الوزارة فريق عمل لدراسة ومراجعة برامج العمل والموازنات السنوية للشركات المقاوله لسنة 2016 لغرض تحديد المشاريع التي سيتم تنفيذها في الحقول النفطية والغازية والرقع الاستكشافية وإستبعاد بعضها وتأجيل البعض الآخر، وتدقيق كلفها لتكون متناسبة مع الأسعار العالمية السائدة، بالإضافة الى ضغط جميع النفقات والمتمثلة بما يلي :-

- أ. تقليل أعداد منتسبي الشركات المقاوله في داخل وخارج العراق.
- ب. تخفيض الكلف الرأسمالية والتشغيلية.
- ت. إلغاء كافة الدراسات.
- ث. إلغاء برامج التدريب بمختلف أنواعها والتي تكون كلفها مُستردة.
- ج. إستبدال العمالة الأجنبية بالعمالة العراقية المؤهلة.
- ح. عدم دفع أيجارات مكاتب الشركات المقاوله خارج العراق وأية نفقات للخدمات ذات صلة بها.
- خ. العمل على تخفيض رواتب منتسبي الشركات المقاوله.

وبناءً على ذلك تم تخفيض موازنات الشركات المقاوله للحقول العشرة : الرميلة، الزبير، غرب القرنة - 1، غرب القرنة - 2 ، مجنون، الغراف، الحلفاية، ميسان، بدره والأحذب من (16) مليار دولار الى حوالي (9.5) مليار دولار.

وسف تتخذ الوزارة إجراءات مشددة لمتابعة الصرف وتنفيذ برامج العمل والموازنات لسنة 2016 ، كما سيكون ذلك سياق عمل للسنوات القادمة.

سادس عشر. معوقات تنفيذ عقود الخدمة.

هناك العديد من الأمور التي تعيق وتعرق تنفيذ العقود مما أدى ويؤدي الى تأخير تنفيذ المشاريع وتحقيق معدلات الإنتاج المطلوبة وزيادة الكلف. ومن هذه المعوقات ما يتعلق بوزارة النفط وشركاتها، والأخر يخص الشركات المقاوله، ومنها ما هو مرتبط بسياقات عمل وإجراءات دوائر ووزارات الدولة الأخرى.

ومن أهم هذه المعوقات :-

١. تأخير المصادقة على إحالة العقود الثانوية.
٢. عدم ممارسة لجان الإدارة المشتركة لصلاحياتها المالية المحددة في العقود.
٣. تأخر منح سمات الدخول وتغيير تعليمات منحها من وقت لآخر.
٤. إجراءات الكمارك والتخليص الكمركي بما يؤدي الى تراكم المواد في المنافذ الحدودية وتأخير إخراجها.
٥. إجراءات وزارة الصحة لفحص الدم.
٦. إستملاك الأراضي.
٧. التظاهر وقطع الطرق ومحاصرة الحقول والمخيمات.
٨. تأخير تنفيذ أعمال المسح وإزالة الألغام بسبب تعليمات دائرة شؤون الألغام وإجراءاتها وتعليماتها المتغيرة باستمرار.
٩. الوضع الأمني غير المستقر في بعض مناطق العقود وتعرض منتسبي الشركات المقاوله أو شركات الخدمات النفطية والمقاولين المحليين للأعتداء والخطف.
١٠. ممارسة الضغوط والمطالبات من بعض الحكومات المحلية ومجالس المحافظات .

ومن الجدير بالذكر ان بعض هذه المعوقات قد تم تجاوزها بالتعاون مع الدوائر والوزارات المعنية.